Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

إشكالية بناء الدولة في ظلّ التدخل الدولي: تحليل نقدي لتجربة ليبيا بعد عام 2011

الأستاذ: الصادق علي احمد شلادي
جامعة صبراتة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان

The Problem of State-Building Under International Intervention: A Critical Analysis of Libya's Experience After 2011

Professor: Al-Sadiq Ali Ahmed Shaladi
University of Sabratha / Faculty of Economics and Political Science - Surman
Alsadiq.shaladi@sabu.ly

تاريخ الاستلام:2026/05/30 –تاريخ المراجعة:2026/06/18– تاريخ القبول: 2026/06/28– تاريخ للنشر: 2026 /07/23

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية بناء الدولة في ليبيا في ظلّ التدخل الدولي بعد عام 2011، من خلال مقاربة نقدية تجمع بين الأبعاد النظرية والتطبيقية في حقل العلاقات الدولية. وتنطلق من تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى أسهم التدخل الدولي في دعم عملية بناء الدولة، أم أنه أدى إلى تعميق الهشاشة السياسية والمؤسسية؟

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، مع توظيف تحليل الوثائق الدولية والأدبيات الأكاديمية. كما تستند إلى ثلاث مقاربات نظرية رئيسية هي الواقعية، والليبرالية، والبنائية، بهدف تفسير دوافع التدخل ونتائجه.

تُظهر النتائج أن التدخل الدولي في ليبيا، رغم نجاحه في تحقيق أهدافه العسكرية قصيرة المدى، لم يسهم في بناء دولة مستقرة، بل أدى إلى تفكك السلطة السياسية، وتعدد مراكز القرار، وانتشار الجماعات المسلحة، وضعف المؤسسات. كما كشفت الدراسة أن تعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين وتضارب مصالحهم ساهم في تعقيد الصراع وإطالة أمده.

وتخلص الدراسة إلى أن غياب استراتيجية متكاملة لمرحلة ما بعد النزاع يمثل عاملًا حاسمًا في فشل بناء الدولة، خاصة في السياقات الهشة. وتوصي بضرورة إعادة تقييم آليات التدخل الدولي، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية، وتبني استراتيجيات شاملة لتحقيق الاستقرار المستدام.

الكلمات المفتاحية :بناء الدولة، التدخل الدولي، الدولة الهشة، العلاقات الدولية.

Abstract

This study examines the problem of state-building in Libya in the context of international intervention following the 2011 uprising. It aims to analyze whether such intervention contributed to strengthening state institutions or instead deepened political and institutional fragility.

The study adopts a descriptive-analytical approach and a case study method, drawing on international documents and relevant academic literature. It is grounded in three major theoretical frameworks in international relations—realism, liberalism, and constructivism—to interpret both the motivations behind intervention and its outcomes.

The findings indicate that, despite achieving short-term military objectives, international intervention in Libya failed to support sustainable state-building. Instead, it contributed to political fragmentation, the emergence of competing authorities, the proliferation of armed groups, and the weakening of institutional capacity. Furthermore, the involvement of multiple international and regional actors with conflicting interests played a significant role in prolonging the conflict and complicating the political process.

The study concludes that the absence of a coherent post-conflict strategy represents a key factor behind the failure of state-building efforts in Libya. It recommends re-evaluating international intervention frameworks, strengthening domestic institutions,

and adopting comprehensive post-conflict strategies to ensure long-term stability in fragile states.
Keywords: Libya, State-building, International Intervention, Fragile States, International Relations.

المقدمة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية وأمنية عميقة نتيجة التدخل الدولي الذي جاء في إطار حماية المدنيين، إلا أن نتائجه تجاوزت هذا الهدف المعلن لتسهم في إعادة تشكيل بنية الدولة الليبية وقد أدى هذا التدخل إلى انهيار السلطة المركزية وفتح المجال أمام تعدد الفاعلين الداخليين والخارجيين، مما ساهم في تعقيد مسار الانتقال السياسي وإضعاف فرص بناء مؤسسات مستقرة .

واتجهت ليبيا نحو مشهد معقد تغذّيه صراعات داخلية وتدخلات إقليمية ودولية متشابكة. لم تنجح أي من المبادرات السياسية المطروحة حتى الآن في وضع حدّ لهذه الأزمة المتفاقمة، وظلّت ليبيا ساحة مفتوحة على احتمالات متعددة.

وفي هذا السياق، يطرح التساؤل حول مدى قدرة التدخل الدولي على دعم بناء الدولة، خاصة في ظل التناقض بين الأهداف المعلنة والنتائج الفعلية .

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى ساهم التدخل الدولي في ليبيا بعد عام 2011 في دعم عملية بناء الدولة، أم أنه أدى إلى إعادة إنتاج الهشاشة السياسية والمؤسسية؟

.أسئلة البحث

- ما طبيعة التدخل الدولي في ليبيا بعد 2011؟
- ما أبرز ملامح عملية بناء الدولة في السياق الليبي؟
- كيف أثّر تعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين على مسار الدولة؟
- هل يمكن اعتبار التدخل الدولي عامل استقرار أم عامل تفكيك؟

فرضيات البحث

- أدى التدخل الدولي إلى إضعاف عملية بناء الدولة في ليبيا .
- ساهم تعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين في تعميق الانقسام السياسي .
- غياب استراتيجية دولية موحدة أعاق إعادة بناء المؤسسات .

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات:

- الأهمية العلمية: تسهم في إثراء أدبيات العلاقات الدولية حول التدخل وبناء الدولة
- الأهمية التطبيقية: تقدم تحليلًا للحالة الليبية يمكن الاستفادة منه في سياسات إعادة الاستقرار
- الأهمية الراهنة: ارتباطها بأزمة مستمرة لم تُحسم بعد

المنهجية

تعتمد الدراسة على:

- المنهج الوصفي التحليلي
- منهج دراسة الحالة (ليبيا)
- تحليل الوثائق الدولية (قرارات مجلس الأمن، بيانات دولية)

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسة، يختص كل مبحث منها بجانب من جوانب موضوع الدراسة بما يحقق التكامل في تناول الإشكالية البحثية. حيث يتناول **المبحث الأول** الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتدخل الدولي وبناء الدولة، واستعراض أهم الأطر والنظريات المفسرة للموضوع.

أما **المبحث الثاني** فيتناول التدخل الدولي في ليبيا، من خلال تحليل تفصيلي لمراحله وأسبابه وأشكاله، مع التركيز على دور مجلس الأمن الدولي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) في إدارة الأزمة الليبية وتطوراتها.

ويخصص **المبحث الثالث** لتحليل دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في الأزمة الليبية، من خلال دراسة مصالحهم وأهدافهم وأدوات تدخلهم، وبيان أثر تفاعل هذه القوى في تعقيد الصراع وإطالة أمده.

في حين يبحث **المبحث الرابع** في أثر التدخل الدولي على عملية بناء الدولة في ليبيا، وذلك من خلال تحليل انعكاساته على المستويات السياسية والأمنية والمؤسسية، وتقييم مدى إسهامه في دعم أو إعاقة جهود بناء الدولة.
وتختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها، يعقبها تقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى نتائج الدراسة، ثم قائمة بالمراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في إعداد هذه الدراسة.

المبحث الاول الإطار النظري

1- مفهوم التدخل الدولي

يُعرّف التدخل الدولي بأنه قيام فاعل خارجي دولة أو منظمة دولية بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، سواء لأسباب إنسانية أو سياسية أو أمنية. وقد شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا بعد الحرب الباردة، خاصة مع بروز مبدأ "مسؤولية الحماية."
و من الممكن القول أنّ تعرض دولة ما لتدخل بشؤونها الداخلية أو الخارجية من قبل دولة أخرى بقصد إبقاء الأولى لأمر ما في نظامها الداخلي، أو الخارجي أو تغييره، يعد أحد مكامن الخطر لتفكك هذه الدولة، كونه يدل على عدم التجانس الاجتماعي والسياسي في الدولة، فإذا استعان الطرف الأول بحليف خارجي يجبر الطرف الثاني على الاستعانة بحليف خارجي له لتحقيق تكافؤ على الساحة الداخلية والخارجية، وبذلك قد يتحول مجرى النزاع داخل هذه الدولة من نزاع داخلي إلى نزاع إقليمي أو دولي، وفي الحد الأدنى يبقى نزاعاً داخلياً، ولكن بأبعاد خارجية، إقليمية أو دولية، وهو الشكل الأكثر انتشاراً من بين النزاعات والحروب الداخلية والأهلية تحديداً تلك التي على خلفية اثنية أو دينية [1]

2- مفهوم بناء الدولة (State-building)

بناء الدولة هو عملية تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على العمل والإنفاذ. يشمل ذلك تشكيل الحكومة، تأسيس المؤسسات، وتعزيز السيادة.
يعتمد بناء الدولة على عدة عوامل، منها:
الحكومة الفعالة: يجب أن تكون الحكومة قوية وشفافة، مع قدرة إدارية قوية.
السيادة القانونية: يجب أن تكون هناك تشريعات عادلة ومستقرة.
النظام الأمني: يجب أن يكون هناك نظام أمني قوي لحماية الحدود الداخلية والخارجية.
الخدمات الحكومية: يجب تقديم خدمات حكومية أساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
النظام الاقتصادي: يجب أن يكون هناك نظام اقتصادي مستقر يشجع على التنمية والنمو.
النظام القضائي: يجب أن يكون هناك نظام قضائي عادل وفعال يضم قضاة وقوة انفاذ القانون.
بناء الدولة يتطلب تدخلاً من المجتمع الدولي في بعض الحالات، خاصة في المجتمعات التي تعافى من الحروب.
يشير بناء الدولة إلى العملية التي يتم من خلالها إنشاء أو إعادة بناء مؤسسات الدولة، بما يشمل: المؤسسات السياسية والأجهزة الأمنية والبنية القانونية والإدارية، يُعد هذا
المفهوم من المفاهيم المركزية في دراسات ما بعد النزاعات . [2]
وبالنسبة لمفهوم بناء الدولة والذي ذاع استخدامه بعد الحرب العالمية الباردة، حيث ارتبط المفهوم وقتها بالدولة الفاشلة التي أصبحت تمثل لدي العديد من علماء السياسة تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار العالميين، فعملية بناء الدولة لدى تلك الأنساق تخضع للعديد من العوامل المتباينة في تعريفها، إذ يشير بناء الدولة إلى إيجاد حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته.[3]

3- المقاربات النظرية

- الواقعية / ترى أن التدخل الدولي تحكمه المصالح، وليس الاعتبارات الإنسانية.
- الليبرالية / تدعم التدخل لأغراض إنسانية وتعزيز الديمقراطية.
- البنائية / تركز على دور الأفكار والمعايير الدولية في تشكيل سلوك الدول.

المبحث الثاني

[1] - محمد يعقوب عبد الرحمن / التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى 2004.

[2] - أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢١.

[3] - صادق جمال / بناء الدولة الامة في المفاهيم والمجالات والابعاد. مجلة الحقوف والعلوم السياسية. العدد 11 جانفي 291

التدخل الدولي في ليبيا بعد عام 2011

1- السياق العام للتدخل الدولي في ليبيا

اندلعت الأزمة الليبية في مطلع عام 2011 في سياق موجة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، حيث تصاعدت الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السياسي القائم، لتتحول سريعًا إلى نزاع مسلح داخلي. ومع تدهور الوضع الإنساني وتصاعد العنف، برزت ليبيا كحالة تستدعي تدخلًا دوليًا، خاصة في ظل المخاوف من وقوع انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين.

في هذا السياق، تم تأطير الأزمة الليبية ضمن خطاب دولي يركز على حماية المدنيين، وهو ما مهد الطريق لتبني مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات التي شكلت الأساس القانوني للتدخل.

2- الإطار القانوني للتدخل الدولي

شكّل قراري مجلس الأمن رقم **1970** و **1973**الأساس القانوني للتدخل الدولي في ليبيا.

- نص القرار 1970 على فرض عقوبات دولية، شملت حظر الأسلحة وتجميد الأصول .
- أما القرار 1973، فقد مثّل نقطة التحول، حيث أجاز استخدام "كافة الوسائل اللازمة" لحماية المدنيين، بما في ذلك فرض منطقة حظر جوي .

ويُعد هذا القرار تجسيدًا عمليًا لمبدأ "مسؤولية الحماية"، الذي يجيز للمجتمع الدولي التدخل في حال فشل الدولة في حماية مواطنيها.

غير أن تفسير هذا التفويض ظل محل جدل، خاصة فيما يتعلق بتجاوزه لاحقًا نحو دعم تغيير النظام، وهو ما أثار انتقادات واسعة بشأن شرعية وحدود التدخل.

عند تحليل تدخل الناتو في ليبيا سنة2011، من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1973 عن تحول مبدأ "مسؤولية الحماية" من وسيلة لحماية المدنيين إلى أداة لتغيير النظام، بما يتجاوز حدود التفويض الممنوح بموجب القانون الدولي، كما بينت التدخلات اللاحقة من قبل قوى إقليمية ودولية " مصر، الإمارات، تركيا، روسيا، وغيرها"، أن الصراع الليبي أصبح مرآة لصراعات إقليمية ودولية أكبر.[1]

مما أدى إلى انتهاك واضح ومتكرر لمبدأ عدم التدخل وتهديد متصاعد لسيادة ليبيا ووحدتها الوطنية .إن تعدد الحكومات المتنافسة في ليبيا، وغياب سلطة مركزية موحدة، قد ساهم في تشظي السيادة الليبية، وفتح الباب أمام تعدد الاعترافات الدولية، ما أدى إلى إرباك كبير في التمثيل القانوني للدولة على المستوى الدولي، وغياب المساءلة عن الانتهاكات الصارخة لمبادئ ميثاق الأمم المتحده.

رغم التصريحات الصادرة عن قادة دول الناتو في بداية الهجومات الجوية والمؤكدة على التمسك بمسألة حماية المدنيين وهذه التأكيدات سرعان ما تم تكذيبها ميدانيا عند تنفيذ أولى الهجمات الجوية التي أخذت طابع المساندة للمتمردين وهدف تدمير قوات القذافي وتحول بذلك منذ بداية الهجمات الهدف الذي وضعته اللائحة بترخيصها استعمال القوة، من حماية المدنيين إلى مناصرة المتمردين.

بينما كان من المفروض أن يقف المتحالفون موقف المحايد بدلا من ان يتحولوا إلى طرف فاعل في النزاع فانتقلت العملية من تدخل إنساني إلى عملية عسكرية ترمي إلى قلب نظام الحكم في ليبيا. وقد عرف هذا الانزلاق تحولاً أكثر من مرة وما فتئ يتوسع ليس فقط لتفادي فشل حركة التمرد وإنما ليصل إلى إسقاط وتصفية نظام القذافي، بينما اللائحة 1973 لا تشير إطلاقا إلى تغيير نظام الحكم في ليبيا.[2] (5)

من هنا يطرح التساؤل حول طبيعة العمليات العسكرية للناتو في ليبيا وهدفها الحقيقي. ففي البداية قدمت على أنها تقتصر على تفادي "مجازر المدنيين"، وشهران

بعد ذلك يصبح المتحالفون طرفا ومشاركا مع المتمردين المصممين على قلب نظام الحكم وبذلك تحول تدخل الناتو إلى حرب حقيقة "تطورت بسرعة من بعدها الحمئي إلى بعدها التهديمي لنظام طرابلس وتصفية قادته وتنحسر الشرعية الدولية في مجرد إجراء شكلي وتزكية لمجلس الامن، ويفسح المجال للانحراف بها وتجاوز الالتزامات التي فرضتها اللائحة 1973 كحظر الأسلحة على جميع الأطراف الليبية المتنازعة وعدم الانحياز إلى أي منها

3 -دور حلف شمال الأطلسي (الناتو)

تولى حلف شمال الأطلسي (الناتو) قيادة العمليات العسكرية في ليبيا تحت عملية "الحامي الموحد Operation) " (Unified Protector، والتي بدأت في مارس 2011 .مما أدى إلى تدمير المدن وأرواح المدنيين، وفشل في

[1] - - يوسف محمد صوان، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية د. ث) ص ص 17. 19

[2] - عمار عدنان / التدخل العسكري لحلف "الناتو" في ليبيا (2011) ن هشاشة الاسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية: دراسة قانونية مجلة المدرسة الوطنية للإدارة. الجزائر / العدد 48، 2018.

تحقيق استقرار سياسي دائم. لقد ساهم في زعزعة استقرار ليبيا، مما أدى إلى تفتيتها وتشتت قواتها الأمنية، الأمر الذي أسفر عن أزمة أمنية مستمرة وتفاقم حالة الفوضى.
وقد تمثلت أبرز مهام الناتو في:

- فرض منطقة حظر جوي
- تنفيذ ضربات جوية ضد القوات الحكومية
- دعم العمليات العسكرية للمعارضة بشكل غير مباشر

ورغم أن التدخل جاء تحت غطاء حماية المدنيين، إلا أن تطور العمليات العسكرية أظهر انخراطًا فعليًا في موازين القوى الداخلية، حيث ساهمت الضربات الجوية في إضعاف النظام بشكل حاسم.
هذا التحول من "حماية المدنيين" إلى "تغيير النظام" يُعد من أبرز نقاط النقد في أدبيات العلاقات الدولية، إذ يُنظر إليه كدليل على توظيف الأطر الإنسانية لتحقيق أهداف سياسية. [1]
فتدخل حلف الناتو في 2011 كان بقرار رسمي وبطلب شعبي، في حين جاءت التدخلات في مراحل لاحقة سراً وغير نظامية، حيث تنكر معظم الأطراف المتدخلة سياسياً وعسكرياً تورطها في المشهد الليبي رغم تراكم الأدلة والتقارير الرسمية الصادرة عن فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن على ذلك [2] .

4 - الفاعلون الدوليون الرئيسيون

شهد التدخل في ليبيا انخراط عدد من القوى الدولية، أبرزها:

- الولايات المتحدة
- فرنسا
- المملكة المتحدة

وقد لعبت هذه الدول دورًا محوريًا في الدفع نحو التدخل، سواء على مستوى مجلس الأمن أو في العمليات العسكرية، وتشير العديد من التحليلات إلى أن هذا التدخل لم يكن مدفوعًا فقط بالاعتبارات الإنسانية، بل تأثر أيضًا بعوامل استراتيجية، مثل:

- تعزيز النفوذ في شمال إفريقيا
- تأمين المصالح الاقتصادية، خاصة في قطاع الطاقة
- إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية

5 - دور الفاعلين الإقليميين

إلى جانب القوى الدولية، برز دور الفاعلين الإقليميين بشكل واضح في الأزمة الليبية، حيث دعمت بعض الدول أطرافًا داخلية متنافسة، ما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي. وقد تجلى هذا الدور في:

- الدعم السياسي والدبلوماسي
- تقديم مساعدات عسكرية أو لوجستية
- التأثير في مسارات التفاوض

والحقيقة سعت القوى الإقليمية للتدخل في الشأن الليبي مدفوعة بجملة من الدوافع المتداخلة أبرزها، الخشية من انتقال عدوى الثورة حيث تعاملت بعض الدول مع الملف الليبي كتهديد لأمنها القومي مثل مصر التي أولت أهمية قصوى لملف الحدود الغربية واعتبرت استقرار ليبيا شرطاً لاستقرارها الداخلي. [3]
وأدى هذا التعدد في الفاعلين إلى تضارب المصالح، الأمر الذي انعكس سلبًا على فرص بناء الدولة وإيجاد توافق وطني.

---

6 - من التدخل العسكري إلى الانخراط السياسي

مع سقوط النظام في سنة 2011، انتقل التدخل الدولي من الطابع العسكري إلى الطابع السياسي، حيث بدأت الأمم المتحدة وعدد من الدول في دعم مسارات الانتقال السياسي. إلا أن هذا التحول واجه تحديات كبيرة، من أبرزها:

- ضعف المؤسسات الليبية
- انتشار الجماعات المسلحة

---

[1] - - حسام فتحي واخرون، مبررات التدخل العسكري في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية، مجلة البحوث والدراسات الافريقية، المجلد 8 العدد 2 أكتوبر ،2024. ص 146

[2] -- تقارير فريق خبراء مجلس الأمن 2012-2019.

[3] - محمد المنفي، ليبيا والتحولات الإقليمية بعد الثورة، مركز الدراسات الليبية، بنغازي، 2021، ص118

- غياب رؤية دولية موحدة لإعادة بناء الدولة

وقد أدى ذلك إلى فشل الجهود الدولية في تحقيق استقرار مستدام، لتدخل ليبيا في مرحلة طويلة من الانقسام السياسي والصراع الداخلي.

وكان لغياب التوافق داخلياً وخارجياً إزاء ملامح هوية الدولة المنشودة ذلك أسهم في عرقلة حل الازمة في ظل تفاقم الفوضى الأمنية والسياسية مع تزايد الخلافات وتعارض المصالح بين الأطراف الخارجية المنخرطة في الصراع الليبي الامر الذي جعل الأطراف الخارجية تساعد قي تغذية الشقاق والخلافات والانقسامات على الساحة الليبية، اذ تحولت ليبيا تدريجياً لساحة حرب بالوكالة بين القوى المتناحرة على المصالح والنفود، وبات كل طرف دولي واقليمي مناصر لطرف موالي له لزيد من حدة الصراع الداخلي الذي بلغ مداه بانقسام البلاد لمعسكرين متقاتلين شرقاً وغرباً.[1]

هذا بالإضافة لتعارض المصالح الاقتصادية والتجارية المتمثلة بشكل رئيسي في قطاع النفط والغاز، والتكالب على حصد حقوق الامتياز

وقد مرت التدخلات الخارجية بمراحل مختلفة؛ ابتداء من تدخل حلف شمال الأطلسي خلال الثورة 2011، مروراً بالتدخلات الإقليمية والدولية الداعمة للانقلاب والمناهضة له، وانتهاء بالتدخل الأممي للوساطة بين الأطراف الليبية، ثم أخيراً مرحلة التدخل المباشر بقوات رسمية وشبه رسمية، مع عدم إغفال تدخلات الفاعلين غير

---

7 - تقييم أولي لطبيعة التدخل الحكوميين من أمثال الشركات الأمنية والمرتزقة

يمكن وصف التدخل الدولي في ليبيا بأنه:

- **سريع الحسم عسكريًا**
- **محدود التخطيط لمرحلة ما بعد النزاع**
- **متعدد الأطراف ومتضارب المصالح**

وهو ما أدى إلى مفارقة أساسية، تتمثل في نجاح التدخل في تحقيق أهدافه العسكرية قصيرة المدى، مقابل فشله في دعم عملية بناء الدولة على المدى الطويل.

وهذا يُظهر ان التدخل الدولي في ليبيا لم يكن مجرد عملية إنسانية محايدة، بل تداخلت فيه اعتبارات قانونية وسياسية واستراتيجية. وقد ساهم غياب التخطيط لمرحلة ما بعد التدخل، إلى جانب تعدد الفاعلين، في خلق بيئة معقدة أعاقت عملية بناء الدولة.

المبحث الثالث

الفاعلون الدوليون والإقليميون في الأزمة الليبية: تحليل التفاعلات وتضارب المصالح

1- مدخل عام

تُعدّ الأزمة الليبية نموذجًا معقدًا لتداخل الأدوار بين الفاعلين الدوليين والإقليميين حيث لم يقتصر التأثير الخارجي على التدخل العسكري في عام 2011، بل امتد ليشمل انخراطًا مستمرًا في مسارات الصراع السياسي والعسكري. وقد أسهم هذا التعدد من الفاعلين في إعادة تشكيل بنية الصراع الداخلي، وتحويله من نزاع محلي إلى ساحة تنافس دولي وإقليمي.

1 -الفاعلون الدوليون: الأهداف والاستراتيجيات

اولاً - الولايات المتحدة الأمريكية

اتسم الدور الأمريكي في ليبيا بنوع من "القيادة من الخلف"، حيث دعمت التدخل الدولي دون الانخراط المباشر المكثف. وقد تمحورت أهدافها حول:

- تجنب الانخراط العسكري طويل الأمد
- دعم الاستقرار الإقليمي
- مكافحة الجماعات المتطرفة

غير أن هذا الدور المحدود نسبيًا خلق فراغًا استراتيجيًا سمح لقوى أخرى بزيادة نفوذها داخل الساحة الليبية.

لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية رؤية واضحة أو مقاربة واقعية لإنهاء الصراع الليبي القائم، مع تنامي النفوذ الروسي في الساحة الليبية سارعت الولايات المتحدة إلى انتهاج استراتيجية جديدة لإعادة توجيه الأزمة الليبية نحو مسار الحل السياسي. هنا نجد تفسّر لأسباب التغير في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الليبية ومدى نجاحه في كبح التدخلات الخارجية السلبية بما يضمن عودة الأمن والاستقرار، لا سيّما بعد الإعلان عن الخطة

[1] - حامد الخضري، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية

الاستراتيجية العشرية القائمة على منع الصراع وتعزيز الاستقرار التي تهدف إلى معالجة الأوضاع الهشّة في الدول المعرّضة للصراع، من خلال تطبيق قانون الهشاشة العالمية، وتعد ليبيا من ضمن الدول المشمولة بتطبيق هذا القانون. حيث اخدت التدخلات الخارجية العبثية في ليبيا منعطفاً خطيراً انتهى بوجود مخابراتي لأطراف إقليمية ودولية بعطها بات يهدد المصالح الامريكية، كالنفود الروسي قي ليبيا تحت غطاء (فاغنز) وهو السبب الرئيسي الذي كان في زيادة اهتمام الولايات المتحدة بالملف الليبي خلال السنوات الأخيرة، والتدخل التركي الذي كان بإيعاز من واشنطن وحقق هدفها في تحقيق توازن على الأرض، الا ان النفود التركي في الغرب الليبي بات يقض مضجع الولايات المتحدة بلا ريث [1]

لكن الصراع الأمريكي الغربي الروسي والتناقضات الدولية والإقليمية وتقاطع مصالحها اعتقد انها ستكون عائق في مسار التسوية السياسية الليبية، وهو ما يقضي ان كل الجهود قد تبدل في إيجاد توافق امريكي وروسي مع ضرورة تحقيق توافق إقليمي أي تقارب في وجهات النظر خصوصاً بين مصر وتركيا وتوحيد رويتهما في كيفية الخروج من استمرار هذا الانقسام الذي يخطف المشهد مند سنوات.

مجمل القول ان الولايات المتحدة تدرك جيدا ان الوضع الليبي ربما يزداد تعقيداً ويشيد
برغبة الفرقاء الليبيين لتوصل الى حل سياسي تجنباً للعواقب الوخيمة من استمرار
الصراع خصوصاً في ظل ما تمر به المنطقة من تصاعد الازمات الإقليمية
بما قد يندر بعواقب وخيمة على الوضع الليبي وكامل شعوب المنطقة. [2]

2. القوى الأوروبية

القوى الأوروبية وهي تحدد توجهاتها السياسية الخارجية فأنها تستند على عامل المصلحة وتعمل على تحقيق افضلية لها في ظل ظروف تنافسية مع دول أخرى.

لهذا وضمن هذه الرؤية جاء التدخل الأوروبي في اسقاط النظام 2011، في محاولة منها لكسب علاقات جيدة مع السلطة الجديدة، وبما يحقق لها تفوق مرضياً لها في ليبيا وتحرص على تحقيق عدة مكاسب فيها وبالتالي سعت الى

* محاولة تعزيز النفود الأوروبي في المنطقة بشكل
* ان يكون لها دور في عمليات اعمار ليبيا والاستثمارات التي سوف تجرى فيها
* ان تحصل الدول الأوروبية على جزء من الاستثمارات النفطية في ليبيا
* تعزيز النفود الأوروبي في ليبيا من شأنه تحسين الوضع التنافسي للاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي مع القوى العظمى والكبرى

ضمن هذه الرؤية الأوروبية حرصت على ان يكون لها بارز في مساعدة الليبيين ومحاولة إيجاد مخرج من هذا الصراع والفوضة [3] .

الحقيقة ان الأهمية التي تحطي بعا التغيرات التي حصلت في العديد من الدول تأتي بشكل رئيسي من تغير توجهات ورؤى الأنظمة الجديدة تجاه طبيعة علاقاتها مع القوى الدولية ومنها الدول الأوروبية، من هنا فان دول الاتحاد الأوروبي تحرص على ان تكون منافساً يحسب له الحساب، وله حضوراً مؤثراً في ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة وهي تدرك جيداً التنافس القوي مع الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى.

من هنا تحرص الأطراف الأوروبية على توظيف نتائج هذه التحولات بما يعزز مكانتهم الدولية وخصوصاً بما تمتله ليبيا من خصوصية بالنسبة لأوروبا

- فرنسا

لعبت دورًا رياديًا في الدفع نحو التدخل العسكري، وسعت إلى:

- تعزيز نفوذها في شمال إفريقيا
- حماية مصالحها الاقتصادية
- لعب دور قيادي داخل الاتحاد الأوروبي

- المملكة المتحدة

دعمت التدخل في إطار تحالف دولي، مع تركيز على:

- دعم التحول الديمقراطي
- الحفاظ على الاستقرار الأمني

---

[1] - حنان حاجي، التدخل الدولي في ليبيا، العدد 12، 2013. مجلة الفقه والقانون، المغرب، ص 228

[2] - - محمد عبدالحفيظ الشيخ، الازمة الليبية في ضو جهود البعثة الأممية من طارق متري الى عبدالله باتيلي ، مقربة واقعية لجميع الفرقاء؟ مجلة دراسات دولية، العدد 97. أكتوبر. 2024

[3] - جمال جوهر، هل يمكن حل الازمة الليبية على الامريكية، الشرق الأوسط، العدد 27. 2024

- إيطاليا

اتسم موقفها بالتردد النسبي، نتيجة:

- ارتباطها التاريخي بليبيا
- مصالحها في قطاع الطاقة
- مخاوفها من تدفقات الهجرة

ويُظهر التباين في مواقف الدول الأوروبية غياب سياسة موحدة، ما انعكس سلبًا على فعالية الدور الدولي.

- روسيا

اتخذت روسيا موقفًا معارضًا نسبيًا للتدخل، خاصة بعد تطوراته اللاحقة، حيث اعتبرت أن:

- التدخل تجاوز تفويض مجلس الأمن
- تم استخدامه كغطاء لتغيير النظام

وفي مرحلة لاحقة، سعت روسيا إلى تعزيز حضورها في ليبيا عبر:

- دعم أطراف داخلية
- توسيع نفوذها الجيوسياسي في المنطقة

يمكن هنا الإشارة بان روسيا تعتبر ليبيا منصة مثالية لتحقيق طموحاتها في هذه المرحلة. ولكي تخرج ليبيا من فخ النفوذ الخارجي القوي، يحتاج أمراؤها وشركاؤها الغربيون إلى خطوات نوعية تضع حدًّا لاستغلال الفوضى؛ ومن ثمّ استعادة البلاد نحو توافق ليبي بأقل دخائل أجنبية

3 - الفاعلون الإقليميون: ديناميات التنافس

الحقيقة ان الفاعلون الاقليميون والقوى الإقليمية تتحرك في إطار محاور عديدة

- المحور القطري التركي واضح في ليبيا من خلال دعم التيار الإخواني ايضاً فتركيا لها مصالح كبيرة في ليبيا كانت تتمركز اساساً في حركة التجارة المزدهرة إبان فترة حكم القذافي كما شكل رسم الحدود البحرية فيما بعد مع حكومة السراج إشارة واضحة الى الأهمية القصوى لليبيا ضمن دائرة التحرك التركي في المنطقة

كما ان الموقف القطري نابع اساساً من تصور أيديولوجي أكثر منه مصلحي، الواضح ان السياسة الخارجية القطرية تعتمد على البعد الأيدلوجيا من خلال دعمها لتيارات الإسلام السياسي وهو خلق لها عداءات في المحيط العربي

- في المحور الإقليمي المقابل كلمن مصر والسعودية والامارات وهذه القوة الثلاث هي الداعمة الأساسية لحكومة الشرق الليبي، فقد زودت الحكومة هناك بالسلاح والمال والاعلام والدعم الدبلوماسي، ويتحرك هذا المحور الثلاثي في دور مناوئ للدور التركي القطري، فكما هو معلوم هناك علاقات مقطوعة بين مصر وتركيا وشبة مقطوعة بين السعودية والامارات مع تركيا، وهذا يعزز حجم احتدام الصراع الإقليمي في ليبيا

- اما دور دول الجوار الليبي في الفضاء المغاربي فهي الجزائر وتونس وهي ترتبط بحدود مأهولة أكثر أهمية وخطورة من الناحية الأمنية ولذلك فعمقها الأمني مع ليبيا أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية لهذه الدول

والواقع ان انعكاسات الازمة الليبية كانت اثارها أخطر على مستوى الإقليم المغاربي وبدرجات متفاوتة [1].

عند تتبع خارطة هذا النفود الإقليمي في ليبيا نصل الي حقيقة دورها في تغيير مسارات الاحداث في ليبيا باتجاه التعقيد والانقسام، لتساهم في اطالة امد الازمة الليبية ليس على ليبيا وحدها بل لتشكل ازمة مستعصية على دول الجوار والمنطقة بوجه عام، وجعلها بمثابة مصدر تهديد او أداة لضغط على تلك الدول، والتي يتأثر اقتصادها وأمنها الإقليمي بما يحصل فيها نتيجة لقربها وارتباط امنها ومصالحها بليبيا [2] .

يُظهر تحليل أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في الأزمة الليبية أن التعدد في القوى المتدخلة، وتضارب مصالحها، شكّلا عاملًا رئيسيًا في تعقيد مسار بناء الدولة. فبدلًا من دعم عملية انتقال سياسي منظم، أدى هذا التداخل إلى إضعاف المؤسسات، وتعميق الانقسامات، وإطالة أمد الصراع.

المبحث الرابع

أثر التدخل الدولي على بناء الدولة في ليبيا: تحليل سياسي وأمني ومؤسسي

1. مدخل عام

---

[1] - احمد قاسم حسين، (2019) دور القوى الخارجية في العملية السياسية، حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي (الصخيرات) صفحة 27

[2] - برهان الدين دوران، محمود الرنتيسي، تركيا والطاقة في شرق المتوسط (انقره) مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا) 2022، ص174

يُعدّ تقييم أثر التدخل الدولي على عملية بناء الدولة في ليبيا مسألة معقدة، نظرًا لتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وتشابك الأبعاد السياسية والأمنية والمؤسسية. فبينما أسهم التدخل في إسقاط النظام السياسي السابق، إلا أن تداعياته على مسار بناء الدولة ظلت محل جدل واسع، خاصة في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار.
ينطلق هذا الفصل من تحليل متعدد الأبعاد لتأثير التدخل، بهدف الكشف عن مدى مساهمته في دعم أو إعاقة عملية بناء الدولة.
تداعيات الأزمة الليبية انطلقت مع نزوح العمالة الأجنبية إلى الحدود الليبية لدول المجاورة، ومعهم العائلات الليبية النازحة ًمن المناطق المنكوبة. ونتيجة للفوضى وعدم الاستقرار السياسي، أصبحت ليبيا مصدراً يزعزع الأمن لدول الجوار.. مما دعا دول الجوار إلى التدخل في الشأن الليبي، وبعضهم يرى أن التهميش القَبَلي أدى إلى عدم تحقيق السلم الاجتماعي"، وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات حزبية أو مناطقية أو قَبَلية أو إقليمية، مما أدى إلى استنتاجات أهمها أن معالجة الخروق الأمنية في ليبيا اليوم.. لا يمكن أن تتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممتثلين للسياسات والخطط الأمنية حسب رأى أحد الباحثين - الذي أوصى بضرورة توفير الدعم لجهاز الشرطة، ومن تُسند إليهم مهات حفظ الأمن من خلال ميثاق يهدر حقوق من يتورط في اخلال الأمن. كما بينت النتائج إلى ان الخروق على الحدود الليبية مع دول الجوار، وكذلك في الجنوب تشكل قلقا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهر وزراء داخلية هذه الدول.. شعورا بخطورة نشاطات الجماعات - الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والوقود- التي تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار الوضع في ليبيا وكذلك دول الجوار،
إن تداعيات الأزمة في ليبيا مَست الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني والخيري، ولها انعكاسها على جميع الجوانب الحياتية للمواطنين في سد احتياجاتهم من أمن وأمان.. الأمن الاجتماعي الاسري والامن الغذائي والأمن الصحي والإسكاني والكهرباء والماء.. وغابت القوة الشرائية للمواطنين وأثرت على المستوى المعيشي للفئات الوسطي، وزاد عدد الفقراء ونسبة الطلاق والارامل والثكالى والفاقد في التعليم، وعدد الباحثين عن العمل. بالإضافة إلى وقف خطط التنمية في البلاد مما انعكس على مستوى أداء المؤسسات الرسمية في الدولة (التعليم والصحة والزراعة والرعي والصناعة إلى حدوث عمليات التشييد والبناء في خارج المخططات المعتمدة من الدولة.. أي في الأراضي الزراعية)، وضعف الدخل مقابل غلاء المعيشة وارتفاع قيمة الدولار امام انخفاض قيمة الدينار الليبي
كذلك حدث انخفاض في أداء معظم مؤسسات الدولة وفي النشاط الخدمي والانتاجي - نتيجة انخفاض قيمة الدينار الليبي إلى نصف القيمة الرسمية، "مما كان لها تداعيات على العمال والمستثمرين الأجانب من حيث قلة نشاطهم بسبب الوضع الأمني المتدهور
والملاحظ ظهور السوق السوداء أو السوق الموازي للحصول على العملة الأجنبية والسيولة والخدمات الأخرى، مما أدى إلى خلخلة في مستوى القيم في العلاقات الاجتماعية ونمط التفاعل الاجتماعي، كما تدهور الالتزام بالتوصيف المهني الوظيفي داخل المؤسسات الرسمية وإلى ضعف أدائها.
كل هذه التداعيات كان لها انعكاس واضح على المستوى القِيَمْ الاجتماعية والمجتمعية في المجتمع - فكان هناك سُوءً في العلاقات وخلخلةٌ في التفاعل الاجتماعي بين الافراد داخل المؤسسات الليبية، وظهور القِيم السلبية التي غاصت في البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها؛ لقد اصبح الكذب مهارة والسرقة مهارة والفساد أكل عيش والربا مبرر- بمقولة "الله غالب" - وضعفت قيمة المتعلم والتعلم والتعليم "وارتفاع نسبة المفقود في المدارس والجامعات وانخفاض في قيمة الحياة الزوجية، وارتفاع في نسبة الطلاق وتفكك الاسرة وبروز ضغط القبيلة وتغير دورها من كونها مظلة اجتماعية إلى ضاغطة اجتماعياً . بالإضافة إلى غياب سلطة الدولة وضعف أداء مؤسساتها في التعليم والصحة والإسكان والترفيه والاقتصاد والسياسة.. فزادت عدد المجموعات التي تتقاسم مع الدولة سلطتها.. بل احياناً تنفرد بالسلطة خارج نطاق القانون، وأصبح المواطن حتى المسؤول يحتمي بمؤسسات خارج مؤسسات الدولة، سواء كانت هذه الكيانات في الداخل أو الخارج، حيث أصبحت هذه الكيانات المحلية مع الكيانات الخارجية (من دول ومنظمات دولية وغيرها) قوة ضاغطة على القرار بمختلف انواعه واشكاله في ليبيا، مما أثر على وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية في الدولة والمجتمع
ويمكن اجمال هذه التداعيات وفق الاتي

1- الأثر السياسي: تفكك السلطة وتعدد الشرعيات

أدّى التدخل الدولي إلى إحداث فراغ سياسي واضح عقب سقوط النظام، حيث لم تُصاحب العملية العسكرية خطة متكاملة لإدارة المرحلة الانتقالية. وقد انعكس ذلك في:

- **تعدد مراكز السلطة** :ظهور حكومات ومؤسسات متنافسة
- **أزمة الشرعية** :تضارب الاعتراف الداخلي والخارجي
- **ضعف العملية السياسية** :تعثر الانتخابات والمفاوضات
- **تعطيل العملية السياسية: غياب** الإرادة السياسية الفعالة بين الأطراف الداخلية
- **تزايد الانقسام:**

كل هذا أثر على فقدان السلطة المركزية وضعف مؤسسات الدولة ضمن تزايد النفود الأجنبي والتدخلات الخارجية وتعقد الوضع نتيجة تزايد الانقسامات والذي بدورة نتج عنة صراع داخلي طويل الأمد كان عائقاً لأجاد مصالحة وطنية وتشكيل مؤسسات موحدة ومستقرة.[1]

كما أسهم التدخل الخارجي، عبر دعم أطراف معينة، في تعزيز الانقسام السياسي بدلًا من توحيد المؤسسات، ما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة على فرض سلطتها.

2 -الأثر الأمني: عسكرة الدولة وتآكل الاحتكار الشرعي للقوة

يُعدّ البعد الأمني من أكثر المجالات تأثرًا بالتدخل الدولي، حيث شهدت ليبيا:

- انتشارًا واسعًا للجماعات المسلحة
- غياب جيش وطني موحد
- ضعف الأجهزة الأمنية الرسمية
- انتشار الجريمة المنظمة
- تفكيك المؤسسات العسكرية
- تزايد النفود الأجنبي وفقدان السيطرة على الحدود

وقد أدى غياب استراتيجية واضحة لنزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين إلى ترسيخ واقع أمني هش، حيث أصبحت العديد من الجماعات المسلحة فاعلًا رئيسيًا في المشهد السياسي. تسببت التدخلات الخارجية في تفكيك البنية الأمنية الليبية، وأدى ذلك الى فراغ أمنى واسع استغلته المليشيات والعصابات الاجرامية في السيطرة على مناطق واسعة، ومناطق حيوية مثل (المطارات، والموانئ، ومؤسسات النفط) والتي كانت تعمل خارج إطار الدولة لخدمة مصالحها الخاصة، وتورطت في تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر وهوما يهدد الامن والاستقرار بشكل مباشر[2]

.

كما ساهم الدعم الخارجي لبعض هذه الجماعات في:

- زيادة قدراتها العسكرية
- تعقيد جهود بناء مؤسسات أمنية موحدة
- إطالة أمد الصراع

وبذلك، تآكل أحد أهم مقومات الدولة الحديثة، وهو الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة.

فقد أدت التدخلات الخارجية والدعم المقدم من بعض القوى الإقليمية والدولية لهذه الجماعات والأطراف الليبية الي تعقد الوضع الأمني وزيادة الفوضى وعدم الاستقرار وبالتالي يشكل عائق امام جهود بناء الدولة [3].

3 - الأثر المؤسسي: ضعف بناء المؤسسات واستمرار الهشاشة وتراجع السيادة الوطنية

تُعد المؤسسات العمود الفقري لأي دولة، إلا أن الحالة الليبية شهدت:

- ضعفًا في بناء مؤسسات فعالة
- غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية
- انتشار الفساد الإداري

ويرتبط ذلك بعدة عوامل، منها:

- غياب رؤية دولية واضحة لإعادة بناء المؤسسات
- الاعتماد على حلول مؤقتة بدلًا من إصلاحات هيكلية
- التدخلات الخارجية التي دعمت هياكل موازية

كما أن المؤسسات التي تم إنشاؤها خلال المرحلة الانتقالية افتقرت إلى الاستدامة، ما جعلها عرضة للانهيار مع كل أزمة سياسية.

كما كان للتدخل المباشر للقوى الإقليمية والدولية في الازمة الليبية الي تأكل في السيادة الوطنية وأطاله امد الصراع، بالتدخل المباشر من قبل العديد من الأطراف وصلت لدرجة فرض سلطتها داخل الأراضي الليبية مما جعل ليبيا فاقدة لسيادتها الحقيقية وتحولت ليبيا الي ساحة تنافس دولي واقليمي على الموارد والنفود السياسي، فقد

[1] - سالم دينار علي عمر، أثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد 4، العدد 1، يناير 2025، ص 325

[2] - اية بدر، التحديات الأمنية. عقبة امام الحل السياسي للازمة الليبية، مجلة متابعات افريقية، ابريل. 2021. ص 68

[3] - فريدة جموم، التحديات الأمنية العميقة في ليبيا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، تيزي وزو، العدد 2019. م2 ص167

فاقمت هذه التدخلات الخارجية الانقسامات الداخلية مما أضعف إمكانية التوصل الى تسوية سياسية واطال امد الفوضى بشكل عام [1] .

4 - الأثر الاقتصادي: اختلال إدارة الموارد

رغم امتلاك ليبيا موارد طبيعية كبيرة، خاصة في قطاع النفط، إلا أن التدخل وما تلاه من صراعات أدى إلى:

- تراجع الإنتاج النفطي في فترات متعددة
- استخدام الموارد كأداة صراع بين الأطراف
- ضعف الإدارة الاقتصادية

كما ساهم غياب الاستقرار في:

- تعطيل مشاريع التنمية
- زيادة الاعتماد على الاقتصاد الريعي
- تراجع الثقة في المؤسسات الاقتصادية

5 - التداعيات الاجتماعية

تدهور الخدمات العامة وعدم الاستقرار الاجتماعي وما خلفه من وجود عواقب سلبية كبيرة على فقدان الثقة بين الافراد والمؤسسات وزيادة مشاعر الإحباط والاستياء وجعل المجتمع أكثر عرضة للتفكك وعدم الاستقرار وزيادة حدة الصراع

حيث عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى بين القبائل، بحيث تم تهميش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في السياسة، وحضورهم في صناعة القرار، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاختطاف والتعذيب، ومنع تكوين الجيش وعمليات السلب، كما أن بعض الكتائب لازالت تدعي الثورية، بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل المدن وتضايق البشر وتقطع الطرق، كما أن هناك ارتفاع في فئة من المتشردين بسبب فقدانهم لمنازلهم إثر الثورة وخاصة سكان (تاورغاء).

6. العلاقة بين التدخل الدولي وفشل بناء الدولة

من خلال التحليل السابق، يمكن رصد مجموعة من الآليات التي من خلالها أثّر التدخل الدولي سلبًا على بناء الدولة:

1. غياب التخطيط لمرحلة ما بعد التدخل
2. تعدد الفاعلين وتضارب مصالحهم
3. دعم أطراف محلية متنافسة
4. إضعاف السيادة الوطنية

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إعادة إنتاج الهشاشة بدلًا من تجاوزها.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية بناء الدولة في ليبيا في ظل التدخل الدولي بعد عام 2011، من خلال مقاربة تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، مع التركيز على تفاعل العوامل الدولية والإقليمية وتأثيرها على مسار الدولة الليبية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التدخل الدولي، رغم نجاحه في تحقيق أهدافه العسكرية قصيرة المدى، لم يُسهم في دعم عملية بناء الدولة على المدى الطويل، بل ساهم بشكل مباشر وغير مباشر—في تعميق حالة الهشاشة السياسية والأمنية والمؤسسية. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل، أبرزها غياب استراتيجية متكاملة لمرحلة ما بعد النزاع، وتعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين وتضارب مصالحهم، إضافة إلى ضعف المؤسسات الداخلية وعدم قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية.

كما بيّنت الدراسة أن الحالة الليبية تعكس حدود نظريات العلاقات الدولية التقليدية في تفسير الأزمات المعاصرة، حيث لا يمكن الاعتماد على مقاربة نظرية واحدة لفهم تعقيدات التدخل الدولي، الأمر الذي يستدعي تبني مقاربات تحليلية تكاملية.

وعليه، يمكن القول إن التجربة الليبية تمثل نموذجًا دالًا على التحديات التي تواجه عمليات بناء الدولة في سياقات التدخل الخارجي، وتطرح تساؤلات جوهرية حول فعالية الأطر الدولية في إدارة النزاعات، ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المستدام.

النتائج الرئيسية

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

1.أن التدخل الدولي في ليبيا لم يُفضِ إلى بناء دولة مستقرة، بل ساهم في إعادة إنتاج الهشاشة .

---

1 - عبد الله عبد السيد الطنطاني؛ الانقسام السياسي والمؤسساتي وأثرة على بناء الدولة في ليبيا في الفترة الممتدة بين (2025. 2025) مجلة الاصالة. العدد؛ 13. المجلد الخامس 2026.

2. أن غياب التخطيط لمرحلة ما بعد التدخل كان عاملًا حاسمًا في فشل بناء المؤسسات .
3. أن تعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين أدى إلى تضارب المصالح وتعقيد الصراع .
4. أن التدخل الخارجي أسهم في إضعاف السيادة الوطنية وتعزيز الاعتماد على الخارج .
5. أن الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج الفعلية تعكس إشكالية في إدارة التدخلات الدولية .

التوصيات

في ضوء ما سبق، تقترح الدراسة ما يلي:

1. ضرورة تبني مقاربة شاملة للتدخل الدولي تأخذ في الاعتبار مرحلة ما بعد النزاع .
2. تعزيز دور المؤسسات الوطنية في إدارة المرحلة الانتقالية وتقليل الاعتماد على الخارج .
3. الحد من التدخلات الإقليمية المتضاربة عبر آليات دولية أكثر فاعلية .
4. تطوير استراتيجيات لنزع السلاح وإعادة دمج الجماعات المسلحة .
5. إعادة النظر في تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية" بما يضمن عدم توظيفه سياسيًا .

المراجع

1- محمد يعقوب عبد الرحمن / التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى .2004.

2- أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، 2021

3- صادق جمال / بناء الدولة الامة في المفاهيم والمجالات والابعاد. مجلة الحقوف والعلوم السياسية. العدد 11 جانفي 291

4- يوسف محمد صوان، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية د. ث).

5- عمار عدنان / التدخل العسكري لحلف "الناتو" في ليبيا (2011) ن هشاشة الاسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية: دراسة قانونية مجلة المدرسة الوطنية للإدارة. الجزائر / العدد 48، 2018

6- حسام فتحي واخرون، مبررات التدخل العسكري في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية، مجلة البحوث والدراسات الافريقية، المجلد 8 العدد 2 أكتوبر ،2024.

7- تقارير فريق خبراء مجلس الأمن 2012-2019.

8- محمد المنفي، ليبيا والتحولات الإقليمية بعد الثورة، مركز الدراسات الليبية، بنغازي، 2021.

9- حامد الخضري، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية

10- حنان حاجي، التدخل الدولي في ليبيا، العدد 12، 2013. مجلة الفقه والقانون، المغرب.

11- محمد عبدالحفيظ الشيخ، الازمة الليبية في ضو جهود البعثة الأممية من طارق متري الى عبد الله باتيلي، مقربة واقعية لجميع الفرقاء؟ مجلة دراسات دولية، العدد 97. أكتوبر. 2024

12- جمال جوهر، هل يمكن حل الازمة الليبية على الامريكية، الشرق الأوسط، العدد 27. 2024.

13- احمد قاسم حسين، (2019) دور القوى الخارجية في العملية السياسية، حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي (الصخيرات) صفحة 27.

14- برهان الدين دوران، محمود الرنتيسي، تركيا والطاقة في شرق المتوسط (انقره) مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا) 2022.

15- سالم دينار علي عمر، أثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد 4، العدد 1، يناير 2025.

16- - اية بدر، التحديات الأمنية. عقبة امام الحل السياسي للازمة الليبية، مجلة متابعات افريقية، ابريل. 2021.

17- فريدة جموم، التحديات الأمنية العميقة في ليبيا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، تيزي وزو، العدد 2019. م2 ص167

18- عبدالله عبد السيد الطنطاني؛ الانقسام السياسي والمؤسساتي وأثرة على بناء الدولة في ليبيا في الفترة الممتدة بين (2025. 2025) مجلة الاصالة. العدد، 13. المجلد الخامس 2026.

19- سيد ابراهيم الدسوقي, & صابر عمرو ابوخريص التائب. (2026). متطلبات التطبيق والتحديات. *Al-Shihab Journal of Humanities*, *1* (1), 41-52.